

ጸ ሀ ሁ ሂ ሃ ሄ

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية على استضافته لنا للمشاركة في هذا المنتدى الأول حول الديمقراطية في العالم الإسلامي، وإلى كل الذين ساهموا في إعداد وتنظيم هذا الملتقى الهام وفي مقدمتهم الحكومة التركية التي تستضيفنا اليوم للمناقشة في موضوع سيتأثر باهتمام شعوب المنطقة ويستقطب اهتماما بالغاً من لدن الرأي العام الدولي.

إننا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمعتزون بحضورنا هنا، من أجل الاستماع إلى آراء القادة السياسيين المشاركين في هذا اللقاء، وإلى الاستفادة من تجاربهم، وكذلك إلى تقديم رؤيتنا وحصيلة تجربتنا كحزب اشتراكي ديمقراطي مغربي ناضل أكثر من أربعة عقود من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقاد منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي أول حكومة تناوب توافقي في المغرب، وهو اليوم يشارك في الحكومة لمواصلة مسيرة الإصلاح والتغيير، وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون في بلد ينص دستوره على أن "الإسلام هو دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية"، وأن الدولة "تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً".

ጸ ሀ ሁ ሂ ሃ ሄ

إنه لمن المفيد جدا في اعتقادنا، أن يلتقي اليوم عدد من القادة السياسيين الديمقراطيين في العالم الإسلامي، للتعرف على تجارب بعضهم البعض في مجال الإصلاح الديمقراطي، و لتوضيح رؤاهم وقناعاتهم حول التوافق القائم بين المبادئ الديمقراطية وقيم الدين الإسلامي الحنيف، و ربما لرفع الكثير من مظاهر اللبس والأفكار التبسيطية الجاهزة، التي تروج حول الإسلام، ومدى قابليته لاستيعاب مبادئ الديمقراطية وقيم الحداثة وحقوق الإنسان.

وتزداد أهمية لقائنا هذا، في ظرفية تتميز بتداعيات الأحداث الرهيبة التي هزت الضمير العالمي ابتداء من اعتداءات 11 سبتمبر الإرهابية بنيويورك، مروراً بالحرب في أفغانستان والعراق، والتفجيرات الإرهابية في 16 ماي بالدار البيضاء و 15 مارس بمدريد، والتي جعلت إشكالية الديمقراطية في العالم الإسلامي مرتبطة أكثر من أي وقت مضى بالنظرة الدولية إلى مستقبل هذه المنطقة.

بل إن هذه النظرة الدولية بدأت ترسم معالم تشخيصية للعالم الإسلامي، على أنه " الرجل المريض" في بداية الألفية الثالثة، والذي يهدد بمرضه المعدي الأمن والاستقرار والمصالح والتوازنات عبر العالم.

العالم الإسلامي الذي نتحدث عنه أيتها السيدات والسادة، يشمل نطاقا جيواستراتيجيا هاما يمتد من موريتانيا إلى باكستان، مخترقا القارتين الإفريقية والآسيوية، ويضم مليار نسمة أغلبهم مسلمون، وأعمار ثلثي منهم تقل عن 30 سنة.

صحيح أن شعوب هذه المنطقة تعاني في غالب الأحوال من مختلف مظاهر الفقر والبؤس والاضطهاد، وأن غالبية نظمها تحكم بالحديد والنار، وتشرع للاستبداد باسم الخصوصية، وأن المؤسسات المنتخبة منعدمة أو مغشوشة، والأحزاب السياسية مغيبة أو مهمشة، وإن وجد الحزب الوحيد فهو ليس حزبا يتنافس على كسب ثقة الناخبين والفوز بأصواتهم، وإنما هو مجرد جهاز من أجهزة الدولة مكلف بالتأطير المذهبي والقمع السياسي.

لكن صحيح أيضا أن هذه المنطقة تحتوي على ثلاثة أرباع من احتياطي العالم من النفط، وأكثر من نصف الاحتياطي من الغاز، وبالتالي فإن تحكيم المصالح الاستراتيجية، غالبا ما يعمي الأبصار عن أبشع مظاهر الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، ويوفر الحماية لأكثر نظم الحكم تخلفا واستبدادا في العالم.

بعد سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، بدأت ثقة الشعوب في نظم الحكم المتسلطة تتراجع وتضع، وبدأت تتزايد فرص التوسع الكبير في انتشار الديمقراطية التمثيلية، وكانت هناك نزعة إقصائية شبه عنصرية، تزرع الشكوك في قدرة النموذج الديمقراطي الكوني على أن يعم العالم بأسره، ويخترق الثقافات والحضارات. وسرعان ما بدأت تتبدد هذه الشكوك لتنبعث آمال الشعوب في رؤية نموذج الديمقراطية التمثيلية ينتشر الأخذ به على نطاق أوسع، ليصبح هذا النموذج في أواخر القرن الماضي نوعاً من "الملكية المشتركة للإنسانية" ولتنتقل الديمقراطية من مجرد نظام للحكم إلى مبدأ كوني وصيغة حضارية مثلى.

لكن موازاة مع ذلك ظلت هناك فكرة رائجة حول " الاستثناء الإسلامي " مفادها أن العالم الإسلامي يبدو رافضاً للتغيير بعناد، ومتردداً في الانخراط في المسار الإصلاحي، انطلاقاً من اعتبارات تتأرجح بين الأصالة الثقافية أو الخصوصيات المحلية.

لعل الهدف الأساسي من وجودنا اليوم في هذا الملتقى، هو محاولة تقديم جواب واضح وصريح عن سؤال يراود أذهان الكثير من المراقبين للتطورات المحتملة في العالم الإسلامي :

- فهل يمكن قيام نظام سياسي من طراز ديمقراطي حتى في بيئات معادية للديمقراطية ؟
- هل يكفي لقيام حكم ديمقراطي حدائث وجود قوى ترفع راية الديمقراطية في برنامجها ؟ أم أنه لا بد من وجود تربة ثقافية توفر التسهيلات وتزيل العقبات أمام التجربة الديمقراطية ؟

وبما أن الصورة في هذه المنطقة ليست على هذا القدر من السواد والإحباط، فإن بعض التجارب المشرقة والواعد التي فسحت المجال لديمقراطيات ناشئة في العالم الإسلامي، كفيلة بتقديم الجواب عن سؤالنا.

دعوني في هذا السياق أستحضر أمامكم مثالا من المغرب عبر تجربة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فحزبنا لم يجد نفسه منذ تأسيسه في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، محتاجا للبرهنة على اعتناقه مذهب ذي جاذبية نوغمانية، فقد ظل طيلة سنوات كفاحه يستوعب أسئلة المجتمع المغربي وتطلعاته نحو غد أفضل، واضعا مسألة الإصلاح والتحديث في صلب اجتهاداته الفكرية وممارسته النضالية، حيث جعل قضايا الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات وبناء دولة الحق والقانون، ضمن أولويات برنامجه النضالي، بل ودفع من دماء شهدائه ضريبة الصراع المرير الذي خاضه ضد الاستبداد والتخلف والجمود.

بطبيعة الحال، كانت جميع الشروط التي ناضلنا ضمنها من أجل الديمقراطية، هي شروط متنافية مع أبسط الضمانات الديمقراطية، فرغم شراسة القمع وفداحة التزوير، وطد الاتحاد الاشتراكي عزمه على مواصلة النضال من أجل الديمقراطية بأسلوب سلمي ديمقراطي يعتمد على مبدأ التدرج و التوافق والمشاركة، والعمل اليومي إلى جانب الجماهير، وذلك اقتناعا منه بأن تعلم الديمقراطية بالنسبة لأي شعب لا يمكن أن يتم إلا عبر ممارسة هذه الديمقراطية.

وبفضل نضالات حزبنا إلى جانب القوى الديمقراطية الأخرى، أصبحت بلادنا سنة 1996 تتوفر على دستور يكرس في جزء كبير منه مبادئ أساسية لضمان الممارسة الديمقراطية في أبعادها التشريعية والتنفيذية، ولتعزيز الحريات الفردية والجماعية وحماية حقوق الإنسان. وفي ظل هذا الدستور تلاققت إرادة الملك والقوى الديمقراطية، من أجل تدشين مرحلة جديدة للانتقال نحو الديمقراطية، وكان القرار الذي اتخذه حزبنا لقيادة حكومة التناوب بعد أربعين سنة قضيناها في المعارضة، قرار شجاعا تاريخيا، استطعنا من خلاله تجنب بلادنا الدخول في متاهات أو منزلقات كتلك التي رهنت مصير العديد من الشعوب في هذه المنطقة.

ولازلنا اليوم من موقع المشاركة في الحكومة الحالية، نواصل إنجاز الإصلاحات الأساسية، في مجال الإدارة والقضاء، وفي مجال التعليم والصحة، والحريات العامة، و ضمان نزاهة الانتخابات، وإدماج المرأة في التنمية، ومحاربة الفقر و الفساد، و تأهيل بلادنا لمواجهة مخاطر الإرهاب ورفع تحديات العولمة.

إن سعي حزبنا إلى تفعيل الاختيار الديمقراطي في المغرب، كان يعزز دوماً باستيعابنا المتواصل لخصوصيات المجتمع المغربي، ولطبيعة تحولاته، وقد خلق مشروعنا الديمقراطي الحدائي الذي رسمنا معالمه الأولية في منتصف سبعينات القرن الماضي، رجة ثقافية كبرى في الوسط السياسي المغربي، لما تضمنه من أفكار شجاعة بخصوص انتمائنا الإسلامي، واشتراكيتنا الراضة لديكتاتورية البروليتاريا، بل أيضاً بسبب منهجيته في إثارة الأسئلة وفتح الباب أمام تعدد الرأي والاجتهاد.

إن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التي تبوأه الجماهير المغربية الناخبة مكان الصدارة ضمن الأحزاب المغربية المتعددة، هو حزب ديمقراطي اشتراكي يحضى بمكانة مرموقة في حضيرة الأمة الاشتراكية، وفي نفس الوقت يعزز بتعامله الإيجابي مع الموروث الحضاري للمغرب، بكل أبعاده الدينية و الثقافية التي تقوي مناعة أمتنا وتكون هويتها المبنية على الانفتاح والتسامح.

وإذا كان لا بد لنا أن نتحدث في المغرب عن خصوصية ما، فإنها ليست بالتأكيد خصوصية انطوائية تنبذ الانفتاح والتطور، وإنما هي خصوصية اجتهادية و متحررة من كل نمطية تفرض نظاماً شاملاً للحكم باسم الإسلام.

فقد تشكلت الدولة في المغرب منذ القرن التاسع الميلادي بالإنفصال عن الخلافة العباسية، واختار المغاربة حكاهم بإرادتهم الحرة، على أساس أن السلطة أمانة توضع في عنق الحاكم الذي بايعوه، وهكذا بقيت الدولة المغربية قائمة حتى في فترة الانحطاط والتفسخ التي عاشها العالم الإسلامي، بل إن حركة الإصلاح والتحديث التي انطلقت في المغرب

أواخر القرن التاسع عشر لمواجهة التحدي الأوربي المتعاضم، كان من شأنها أن تعزز حركة النهضة التي برزت في العالم الإسلامي بمشروعها العقلاني المنفتح على الحداثة والتقدم، لولا تدخل الاستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب، و إجهاضه للحركة الإصلاحية التي شكلت أفكارها وقيمها أرضية انطلاقاً جديدة للحركة الوطنية المغربية، وللإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المتمخض عنها.

فالإسلام كعقيدة، وكمنظومة من القيم والمثل الأخلاقية، ساهم بشكل مباشر في توحيد الكيان الاجتماعي المغربي وأعطى زخماً قوياً لنمط تطوره، و طاقة خلاقة لمواجهة الأزمات الكبرى التي عرفها المغرب في حقبة متلاحقة، من خلال قيم التعبئة والتعاون والتضامن.

ولذلك فنحن في تصورنا وممارستنا للديمقراطية، نعتقد أن التعددية السياسية، لا بد أن تمكن جميع الأفكار والمشاريع التي تمثل حساسيات و مصالح مختلفة في المجتمع، وتعبّر عنها تيارات ذات تمثيلية فعلية، من التنافس الحر العادل والنزيه، وكل شخص أو حزب مهما كانت قناعاته، يمكن أن يستفيد من هذه الحرية، شريطة أن يحترم القانون المنظم لها، والقواعد التي تضمن التعبير الديمقراطي، والتي يكرسها الدستور كأسمى قانون في البلاد.

وبالتالي فإن كل فاعل، جماعة كان أو فرداً، ينتهك القيم الديمقراطية بتمجيد الإقصاء ونفي الآخر، أو بالحقد والعنف والإرهاب، والتمييز بين المواطنين رجالاً ونساء، إما أنه يضع نفسه بجلاء في موقع مناهض للديمقراطية، وناسف لمبدأ مشروعيتها، وإما أنه يخطط للاستفادة من النظام الديمقراطي، في أفق التمكن من إغائه لاحقاً. وفاعل من هذا الصنف لا بد أنه يستثني نفسه بنفسه من الديمقراطية.

فيما عدا هذا الاستثناء، تبقى جميع الأفكار والمشاريع خاضعة للاقتراع العام، حيث تكون السيادة للمواطنين الذين يمارسون اختياراتهم بكل حرية، ويمنحون هذا الحزب أو ذلك مسؤولية تمثيلهم من خلال انتخابات حرة وشفافة.

α Û ü ü ü

لاشك أن اطلعنا على تاريخ العالم الإسلامي ورصيده الهائل من الأدبيات السياسية والممارسات الميدانية، سيسمح لنا بالاعتقاد أن الإسلام قادر تماما على تطوير مؤسسات ديمقراطية، وإيجاد صيغ للحكم قائمة على الحق والقانون والمشاركة والتعددية.

أما الذين يتذرعون بالخصوصية لرفض النموذج الديمقراطي، فإنهم لا يفعلون ذلك إلا لتسويغ استبدادهم وانتهاكهم لحقوق الإنسان.

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مشروع " الشرق الأوسط الكبير " لإقامة الديمقراطية في أقطار المنطقة، ومساعدتها على تنمية اقتصادياتها والنهوض بطبقاتها المتوسطة.

وباسم الحفاظ على الاستقرار في المنطقة واحترام الخصوصيات، ارتفعت أصوات تعلن رفض الإصلاح من الخارج، وتتحفظ من مضامينه، ومما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات لا تحمد عقباه.

لكن بالرغم من هذه التحفظات، فإن التطلع إلى الديمقراطية مهما بلغت صعوباته و إكراهاته، لا ينبغي أن يمثل في حد ذاته أي إشكالية، لأن دوام الاستبداد هو أم الإشكاليات، وهو الداء الذي يجب أن يثير القلق، وأن يستفز الحاجة إلى الدواء.

وإن كانت الضغوط الخارجية في نظر الكثيرين، وهم على صواب، هي الحق الذي يراد به باطلا، فإن دوام الاستبداد لا يمكن إلا أن يكون باطلا يراد به باطل.

أما نحن في المغرب فلا نجد أنفسنا معنيين بهاجس الإصلاح المفروض من الخارج، لأننا قررنا الإصلاح والتغيير من الداخل منذ سنوات، والتقت حول هذا المسار كل من الإرادة الملكية وإرادة القوى الديمقراطية، لتمضي البلاد في مسار تحديتي ديمقراطي لا رجعة فيه، حيث تحقق الانفراج السياسي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين، وجرت انتخابات حرة و نزيهة، وفتحت ملفات الفساد لآحالتها على العدالة، وانطلقت هيئة الإنصاف والمصالحة في البحث عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتم رد الاعتبار للمرأة المغربية، والاعتراف بالمجتمع المدني كشريك في مسار التنمية والديمقراطية.

ومع ذلك فإن الديمقراطيين المغاربة واعون تمام الوعي أن مجال الديمقراطية لا يعرف مكتسبات نهائية، وأن الديمقراطية نفسها لا تكتمل أبداً، فهي سعي متواصل في كل اللحظات. ونظراً لأنها بالضبط تضمن العدالة الاجتماعية والحرية وتكافؤ الحظوظ والفرص، فإن لها أعداء يمس نظام الحرية والمساواة والعدالة مصالحهم وطموحاتهم، خصوصاً تلك التيارات التي تخلق تعارضاً مصطنعاً بين الإسلام وبين الديمقراطية والحدثة، وتتساق وراء مفاهيم مغلوطة حول "أسلمة المجتمع" وتقويمه بالعنف والإكراه.

لذا تشكل الإيديولوجيات المعادية للديمقراطية لدى جماعات متعصبة وفئات مصلحة، خطراً مستمراً يتهدد في العالم كما في المغرب أيضاً، فكرة الديمقراطية ومؤسساتها، وسيحاول هؤلاء دائماً تخريب الديمقراطية إما بمواجهتها مباشرة، أو باستثمارها وتخريبها من الداخل.

لذلك فنحن في جهودنا لبناء وممارسة الديمقراطية، لا نخطئ العدو أبداً، فلا يوجد أعداء داخل الديمقراطية، هناك فقط خصوم نصارعهم بنزاهة وفي إطار الاحترام، أما أعداؤنا وأعداء الديمقراطية فإنهم يوجدون خارجها.

وشكراً لكم على انتباهكم.